«تحقيق الأمم المتحدة أكد أن المؤامرة كانت مشتركة بين سورية وحزب الله»

«هآرتس»: مخابرات غربية تتحدث عن تورّط سوري في اغتيال الحريري

تل أبيب، القاهرة - يو بي آي، د ب ا - نسبت صحيفة «هآرتس» الى مسؤولين في أجهزة استخبارات غربية، إن سورية هي أحد الضالعين في اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري.

وأضاف المسؤولون في الاستخبارات الغربية الذين تحدثوا إلى «هآرتس» أن «تحقيق الأمم المتحدة حول الاغتيال يبرئ سورية بصورة خاطئة وغير عادلة، وأن الاغتيال كان مؤامرة مشتركة بين سورية وحزب الله».

وحسب المسؤولين الغربيين، فإنه «لا شك في أن الرئيس السوري بشار الأسد كان ضالعا في الاغتيال، فالحريري بادر إلى خطوة كانت ستقود إلى طرد السوريين من لبنان ورشح نفسه مرة أخرى في الانتخابات لرئاسة الوزراء واعتبرت احتمالات انتخابه جيدة. والأهم من هذا هو أنه جند دعما أميركيا وفرنسيا وسعوديا للمحور المعتدل في لبنان وتوفرت لدى الأسد كل الأسباب لإبعاده (أي إبعاد الحريري)». وأشارت «هآرتس» إلى أن «المدعي الكندي في المحكمة الدولية الذي يحقق في اغتيال الحريري دانيال بلمار لا ينوي توجيه اتهام إلى سورية».

كذلك أشارت الى تصريحات أدلى بها نائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدام وقال فيها إن الأسد هدد الحريري بالقول إن «من يحاول إخراجنا من لبنان فإننا سنكسر لبنان على رأسه».

كذلك ذكرت انه «قبل خمسة شهور من الاغتيال، أصدر مجلس الأمن القرار 1559 الذي دعا إلى احترام سيادة لبنان واستقلاله ووجوب مغادرة القوات الأجنبية من اراضيه».

وأضافت الصحيفة أنه «لم يكن شك لدى الأسد في حينه بأن الحريري الأب كان ضالعا في صدور القرار الذي كان مبادرة أميركية – فرنسية».

وقال الخبير الإسرائيلي في الشؤون السورية واللبنانية البروفسور أيال زيسر من «جامعة تل أبيب» لـ «هآرتس»، إنه «كانت لسورية مصلحة بإبعاد الحريري لكن على ما يبدو لا تتوافر أدلة لدى بلمار تثبت ذلك، ويبدو أن المحكمة ستعتمد الأدلة التي بحوزتها وتتهم حزب الله».

الحريري بدأ من طهران جولة تشمل باريس وأنقرة ومسقط

لبنان المصاب بـ «غيبوبة سياسية» يملأ الوقت الضائع بالكلام عن تسوية «تصادر» القرار الاتهامي قبل صدوره

| بيروت - من وسام أبوحرفوش |

... حركة اقليمية حثيثة بلا نتائج «ظاهرة» من دون أي حراك داخلي ولو على نحو «مكتوم». هذه هي المعادلة التي تحكم لبنان قبل اسبوعين من الموعد «الافتراضي» للقرار الاتهامي في جريمة اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري.

فبيروت التي تبدو وكأنها في «اقامة اجبارية» في انتظار «كوابيس» ما بعد القرار الاتهامي، كانت ودعت رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان، بعد رئيس الوزراء القطري حمد بن جاسم آل ثاني، وسط استمرار «طوفان الكلام» عن المسعى السوري السعودي لتسوية «غامضة». الهدف منها «مصادرة» القرار الاتهامي قبل صدوره. هذه الـ «بيروت» المنهمكة بالزيارات الاستطلاعية لـ «الوسطاء»، دخلت «غيبوبة سياسية» مع التعطيل المتمادي لاجتماعات الحكومة وتعليق جلسات الحوار الى اجل غير مسمى واتساع الهوة بين اللاعبين المحليين الذين فقدوا القدرة على التواصل، ما افقد الداخل «زمام المبادرة».

ومن فوق هذا «الحبل المشدود» قفز رئيس الحكومة سعد الحريري الى جولة خارجية جديدة بالغة الدلالة تشمل طهران وباريس وانقرة ومسقط، وهي بدأت اليوم وتنتهي في الثاني من الشهر المقبل، وتتركز في جانب اساسي منها على المأزق الذي بلغه لبنان عشية صدور القرار الاتهامي، والمساعي الكفيلة بحفظ الاستقرار والعدالة.

ففي بيروت والعواصم «ذات الصلة» لا صوت يعلو فوق هذا الاستحقاق الداهم، لاسيما في ضوء التقارير التي تتحدث عن قرب صدور القرار الاتهامي، وآخرها ما ذكرته صحيفة «الديار» اللبنانية التي كشفت عن ان الحقائب الديبلوماسية الى الخارجية اللبنانية تحدثت عن الثاني من الشهر المقبل كموعد لصدور القرار، الامر الذي نفته الخارجية.

ورغم المعلومات المتناقضة عن موعد صدور القرار الاتهامي، فان هذا الاستحقاق تحول «الشغل الشاغل» للدوائر الاقليمية التي غالباً ما عبرت عن قلقها حيال التطورات المقبلة في لبنان في ضوء الانقسام الحاد في البلاد، والتداعيات المحتملة للقرار الاتهامي الذي قد يوجه اصابع الاتهام الى «حزب الله» في اغتيال الحريري الاب.

هذا «القلق» كان حاضراً وبقوة في المحادثات التركية - اللبنانية والقطرية - اللبنانية، التي ملأت «الفراغ السياسي» في «الوقت المستقطع» للمساعي السورية - السعودية، التي قيل ان فرملتها نجمت عن الوعكة التي ألمت بالعاهل السعودي الملك عبد الله بن عبدالعزيز، الذي اضطر للسفر الى الولايات المتحدة للعلاج من الانزلاق الغضروفي.

ووسط هذا المشهد، يبدأ الرئيس سعد الحريري اليوم زيارة رسمية لطهران تستمر حتى الاثنين ويرافقه فيها وفد من سبعة وزراء، وتكتسب طابعاً سياسياً واقتصادياً، حيث من المقرر ان يلتقي خلالها كبار المسؤولين الإيرانيين وفق برنامج حافل يُتوَّج مساء غد بلقاء الرئيس محمود احمدي نجاد.

وستشكّل الزيارة المحطة الأولى في جولة للحريري ستقوده مباشرة بعد طهران الى باريس، ثم تركيا حيث سيشارك في منتدى اقتصادي في سلطنة عُمان.

وعشية وصول رئيس الوزراء اللبناني الى طهران، اوضح السفير الإيراني في بيروت غضنفر ركن آبادي خلال دردشة «جوية» مع الوفد الاعلامي اللبناني الذي سبق الحريري الى إيران، «ان زيارة الرئيس سعد الحريري مهمة وتاريخية، فهي أول زيارة له كرئيس للحكومة لطهران»، مذكراً في هذا المجال بأنّ «الرئيس الشهيد رفيق الحريري كان أول رئيس حكومة لبناني يزور إيران».

وعما اذا كانت زيارة الحريري لطهران ستنعكس ايجاباً على الداخل اللبناني وتسفر تنفيساً للاحتقان الداخلي، قال آبادي: «بالطبع وسيلمس اللبنانيون أجواء وانعكاسات ايجابية لهذه الزيارة خلال الأيام القليلة المقبلة»، مشدداً في هذا السياق على أنّ «إيران ليست مع فريق من اللبنانيين ضد آخر انما هي مع كل لبنان وتقف الى جانب المظلومين في مواجهة الكيان الاسرائيلي».

وإذ لفت الى أنّ بلاده «تريد كشف الحقيقة في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، ولكن بأفضل الأساليب القانونية المعتمِدة على الاثباتات ومن دون تسييس»، اكتفى رداً على سؤال عما اذا كانت إيران تعتبر أنّ أي قرار ظني يتهم «حزب الله» هو قرار مسيّس، بالقول: «رأيتم ماذا جرى خلال الأعوام الماضية».

واذ اوضح أن زيارة الحريري «سيتخللها توقيع اتفاقات تعاون ثنائي في مختلف المجالات التجارية والاقتصادية»، قال رداً على سؤال عما اذا كانت الزيارة ستشهد توقيع اتفاقات في المجال العسكري «ان هذا الموضوع رهن بمجريات المحادثات والاجتماعات بين الجانبين، ويجب أن يأتي بناءً على طلب رسمي من الدولة اللبنانية».

وعن تقويمه لزيارة رئيس الوزراء التركي للبنان، وضعها آبادي «في سياق مكمل لزيارة الرئيس محمود أحمدي نجاد للبنان»، موضحاً أن إيران تدعم كل الجهود والمواقف العربية والاقليمية المضادّة لاسرائيل.

في هذه الأثناء، بقيت زيارة أردوغان لبيروت في دائرة الرصد لنتائجها، لا سيما في ضوء سماع رئيس الوزراء التركي قبل مغادرته لبنان آراء فريقيْ الصراع من الأزمة المتصلة بالمحكمة الدولية وقرارها الاتهامي المرتقب، حيث اكدت تقارير انه لم يطرح مع الزعماء السياسيين مشروعاً محدداً بل تحدث عن افكار للتهدئة والاستقرار، واكد وضع علاقات تركيا مع مختلف الافرقاء الاقليميين والداخليين في خدمة لبنان واستقراره.

وقد اكد اردوغان بحسب هذه التقارير على ثلاثة امور اساسية هي ضرورة الاستمرار في حصر المأزق القائم ضمن الاطار السياسي بما لا يعطل عمل المؤسسات، والتشديد على محاذرة اي اهتزاز امني، وعدم التشكيك في المحكمة الخاصة بلبنان قبل صدور القرار الاتهامي، مبدياً ارتياحه الى اجواء اللقاءات التي عقدها مع الافرقاء السياسيين.

وكان رئيس الوزراء التركي التقى في مقر اقامته في فندق «فينيسيا» كلاً من الرئيس أمين الجميل والرئيس فؤاد السنيورة والرئيس نجيب ميقاتي ورئيس تكتل التغيير والاصلاح النائب ميشال عون ورئيس اللقاء الديموقراطي النائب وليد جنبلاط ورئيس الهيئة التنفيذية في القوات اللبنانية سمير جعجع ووفد من «حزب الله» برئاسة النائب محمد رعد، الذي اوضح ان الوفد عرض رؤيته للازمة، مشددا على «ضرورة دعم الجهد السوري - السعودي من اجل تجاوز هذه الازمة» ومعتبرا ان «لتركيا دورا حيويا في هذا المجال».

أما فريق «14 مارس»، فجدّد التمسك بموقفه من المحكمة كمدخل للاستقرار والعدالة، وان الحل بالتجاوب مع مسار المحكمة وفقاً للقوانين التي تحكم هذا المسار. علماً ان اردوغان زار بعد اجتماعه بطرفيْ الصراع الرئيس الحريري في «بيت الوسط» حضور وزير الخارجية التركي احمد داود اوغلو حيث جرى عرض لنتائج الزيارة لبيروت والتطورات من مختلف جوانبها، واستُكمل البحث الى عشاء عمل أقامه رئيس الوزراء اللبناني على شرف ضيفه الذي غادر بيروت مساء الخميس.

في موازاة ذلك، تترقّب الاوساط السياسية اطلالة الأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصر الله غداً في حفل تخريج طلاب جامعيين، وسط معلومات عن انه سيتطرق الى تطورات القرار الاتهامي والمعطيات التي كشفت عن خروق اسرائيلية لشبكة الهاتف الخليوي والثابت في لبنان مهّدت لها بعض الصحف القريبة من المعارضة امس، فضلاً عن الخطة الاسرائيلية تجاه لبنان، بعد صدور القرار الاتهامي.

وعشية خطاب نصر الله، قال نائب الأمين العام لـ «حزب الله» الشيخ نعيم قاسم في حديث الى صحيفة «النهار» ان «المبادرة السورية - السعودية جدية وقيد المتابعة وان كانت افكارها التفصيلية غير محسومة بشكل نهائي في انتظار بلورة التفاهم على أمور تساعد في ايجاد حل يرضى عنه الأطراف اللبنانيون المعنيون». وأضاف: «حتى الساعة لا تزال المساعي مستمرة ونحن في انتظار ما سيعرض لابداء الرأي».

واذ أمل قاسم في ان تظهر «النتائج المرجوة قريباً»، لفت الى ان «الوقت ليس مفتوحاً بالتأكيد»، مشيراً الى ان واشنطن «تمارس ضغوطاً دولية واقليمية ومحلية معلنة وغير معلنة للتعجيل في اصدار القرار الظني الذي يتهم حزب الله (...) وهناك مساع لتعطيل اي حل يمكن ان يظهر»، متسائلاً: «هل سيكون الأطراف الحرصاء على لبنان واستقراره على مستوى المسؤولية لمواجهة التسييس وحملة الضغوط الاميركية؟».

وفي حين رفض الافصاح عما يمكن ان يحصل في حال صدور القرار الظني قبل نضج التسوية، شدد على ان «الرهان يجب ان يكون على كف يد أميركا عن اللعب بمصير لبنان وليس بالاستسلام للخطوات التي تخطط لها وتريدها».

الى ذلك، وفيما نفى وزير العدل ابراهيم نجار من باريس تلقي وزارة العدل «أي معلومات عن موعد صدور القرار الاتهامي عن المحكمة الخاصة بلبنان»، دعا رئيس تيار «المردة» النائب سليمان فرنجية من الدوحة القوى السياسية «الى التحاور قبل ان تفرض عليها التسوية من الخارج». واكد «ان المحكمة الدولية تريد الخراب للبنان وعلينا تدارك الامر قبل وقوعه»، آملاً في «ان يكون التغيير الذي سيحصل في لبنان نحو الافضل»، موضحاً انه بحث في التسوية المتوقعة مع امير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني «الذي قال انه سيهتم بلبنان وشعبه».

○ السفير الإيراني: طهران تريد كشف حقيقة اغتيال الحريري ولكن اعتماداً على الإثباتات وبلا تسييس

مصر والبوسنة تبدآن جولة مشاورات منتصف ديسمبر

وفاة قبطي ثانٍ في أحداث «كنيسة العذراء والملاك» في الجيزة

| القاهرة - من ربيع حمدان |

أكد مصدر امني ان شابا قبطيا اصيب بطلق ناري خلال المواجهات التي وقعت بين الشرطة والاقباط في الجيزة (جنوب القاهرة) توفي، امس، متأثرا بجروحه.

واوضح ان ميلاد ميخائيل (24 عاماً) توفي متأثرا بجروح في المعدة رغم اجراء عمليتين جراحيتين له.

وكان متظاهر اخر، مكاريوس جاد شكر (19 عاماً) قتل بعيار ناري مجهول المصدر خلال المواجهات التي اندلعت الاربعاء الماضي في حي الطالبية في جنوب غربي القاهرة عقب تظاهرة شارك فيها بضعة آلاف من الاقباط احتجاجا على قرار السلطات المحلية بوقف بناء «كنيسة العذراء والملاك» في هذا الحي.

واصيب في هذه الاشتباكات 51 شخصا بينهم 18 من رجال الشرطة، كما تم توقيف 156 شخصا وحبسهم احتياطيا عقب المواجهات.

ويشكل الاقباط اكبر طائفة مسيحية في الشرق الاوسط. وتراوح نسبتهم بين 6 و10 في المئة من عدد سكان مصر البالغ 80 مليونا.

على صعيد آخر، وفي وقت تعقد في القاهرة منتصف ديسمبر المقبل جولة مشاورات سياسية بين مصر والبوسنة، كانت مقررة أن تعقد الاثنين المقبل، لكنها تأجلت لمدة أسبوعين بناء على طلب الجانب البوسني، تقوم رئيسة وزراء كرواتيا بادرانكا كوزور بزيارة إلى القاهرة يومي الأربعاء والخميس المقبلين، هي الأولى لها، تجري خلالها مباحثات مكثفة مع المسؤولين المصريين.

وتتناول المحادثات المصرية . الكرواتية العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تفعيلها وتطويرها بمختلف المجالات، إضافة إلى الوضع في منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة القضية الفلسطينية وتعثر العملية السياسية، فضلا عن الوضع بمنطقة البلقان ومسيرة التعاون الأورو - متوسطي.

«جنبلاط مضطر لتقديم إثباتات على خياراته الجديدة التي ليست في مصلحة البلد»

فتفت لـ «الراي»: ليس مطلوباً تدخل إيراني بل عدم التدخل السلبي في لبنان

| بيروت - من محمد بركات |

وضع النائب أحمد فتفت زيارة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري لإيران في سياق «بناء أحسن العلاقات بين البلدين ضمن تأمين احترام سيادة لبنان واستقلاله»، مؤكدا أنّه «ليس مطلوبا تدخل إيراني في الشؤون اللبنانية، بل ألا يكون لطهران دور سلبي في مداخلاتها اللبنانية، وأن تكون منفتحة بقدر ما يذهب اليها الرئيس الحريري مع وزرائه منفتحين على أحسن العلاقات مع الجمهورية الإسلامية».

واكد فتفت (من كتلة الحريري) تعليقاً على دعوة رئيس «اللقاء الديموقراطي» النائب وليد جنبلاط الى «شجب المحكمة الدولية بالاجماع في مجلس الوزراء ورفض قرارها الاتهامي المرتقب» أنّ «موضوع التحقيق الدولي والمحكمة الخاصة بلبنان والقرار الاتهامي شأن يخص المجتمع الدولي وليس الحكومة اللبنانية»، لكنّه اعتبر أنّ «جنبلاط مضطر بين كل فترة وأخرى الى تقديم اثباتات وشواهد على صحّة توجهاته السياسية الجديدة، وهذه خياراته، لكننا لا نرى أنّها في مصلحة البلد».

وجاء كلام فتفت في حديث الى «الراي» في ما يأتي نصه:

• يشهد لبنان هذه الأيام كلاماً كثيراً عن المسعى السوري السعودي والدور الاسنادي لقطر وتركيا وربما إيران ولكن من دون نتائج... ما حقيقة ما يجري؟

- بالتأكيد هناك مسعى سوري - سعودي، وهذا ليس سراً بل امر معلن، وهذا المسعى أدى في ما أدّى اليه الى جو من التهدئة في البلد ساهم في لجم التهديدات التي كانت تطلق صباحا ومساء بالنزول الى الشارع، اضافة الى أنه ساهم في تغيير بالخطاب السياسي.

ففي الخطاب الأخير للأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصر الله، تحدّث عما بعد القرار الاتهامي، ووزير الخارجية السوري وليد المعلم قال ان سورية تقبل بقرار اتهامي فيه أدلة واضحة وملموسة ولا تقبل بقرار ظنّي، وهذا في الحقيقة يتقاطع مع موقفنا، وأدّى الى تقاطعات في وجهات النظر بين موقفنا ومواقف الاطراف الاخرين الذين يسعون الى مساندة المسعى السوري - السعودي على امل ايجاد مخرج حقيقي للأزمة اللبنانية يؤمن البناء على ثوابت الطرفين بوضوح، ويؤمن في الوقت نفسه العدالة واستقرار النظام السياسي في لبنان بشكل محترم.

• يلاقي لبنان القرار الاتهامي بما يشبه الشلل، الحكومة لا تجتمع، الحوار معلق، وقنوات الاتصال الداخلية معلقة، مَن يتحمل مسؤولية ذلك؟

- بالطبع يتحمل مسؤولية التعطيل مَن أعلن التعطيل، وهو طرف سياسي معروف وعلى رأسه العماد ميشال عون الذي قاطع جلسات الحوار في بعبدا، وقاطع رأس الدولة واعلن بعدها مقاطعة وزرائه جلسات مجلس الوزراء. وهذا ليس تفصيلا، فهناك قضايا في مجلس الوزراء يجب بتّها، وهي أهم من المواضيع الخلافية التي تمنع من الالتقاء، وأهم من ملف شهود الزور. قضايا مثل الملف المعيشي والانمائي. واليوم هناك ملف سياسي ووطني حساس يجب بتّه هو ملف قرية الغجر (الحدودية التي أعلنت اسرائيل نيتها الانسحاب منها)، وهو أمر نحتاج الى قرار سياسي فيه بأسرع ما يمكن.

• يغادر الرئيس سعد الحريري (اليوم) في زيارة لطهران... هل تراهنون على دور إيراني «استيعابي» لتداعيات القرار الاتهامي؟

- زيارة طهران هي زيارة رسمية هدفها بناء أحسن العلاقات بين البلدين، بالتأكيد ضمن تأمين احترام سيادة لبنان واستقلاله. ثانيا ليس المطلوب تدخل إيراني في الشؤون اللبنانية، بل المطلوب ألا يكون لإيران دور سلبي في مداخلاتها اللبنانية، وأن تكون منفتحة بقدر ما يذهب اليها الرئيس الحريري مع وزرائه المنفتحين على أحسن العلاقات مع الجمهورية الاسلامية.

أحمد فتفت

• ما رأيك في دعوة النائب وليد جنبلاط الى عقد اجتماع للحكومة لشجب المحكمة الدولية بالاجماع ورفض القرار الاتهامي؟

- الرئيس الحريري رد بوضوح على هذا الكلام، ومغزى كلامه ان موضوع التحقيق الدولي والمحكمة الدولية والقرار الاتهامي هو شأن يخص المجتمع الدولي وليس الحكومة اللبنانية، خصوصاً أن لبنان ملتزم قانونياً وسياسياً ودستورياً بقرارات الامم المتحدة، من خلال مقدمة الدستور التي تعلن بوضوح ان لبنان ملتزم بقرارات الشرعية الدولية، وهذا امر ليس ذا بحث. لكن يبدو كذلك أنّ النائب جنبلاط مضطر بين كل فترة وأخرى الى تقديم اثباتات وشواهد على صحّة توجهاته السياسية الجديدة، وهذه خياراته، لكننا لا نرى أنّها في مصلحة البلد.

• صدرت قراءات عدة لمضمون تقرير شبكة «سي. بي. سي»... لماذا زُج باسم العقيد وسام الحسن في تقديركم؟

- لا أعرف، وموقفنا في هذا الموضوع واضح جدا، وليس من اليوم بل منذ أعوام، وهو أن لا تعليق على ما يصدر في الصحف ووسائل الاعلام حول التحقيق الدولي والمحكمة الدولية، ونحن ننتظر القرار الاتهامي الذي يصدر رسمياً عن المحكمة.

«قلت للرئيس الإيراني إننا نرفض أن نكون جزءاً من محور»

الحريري: لم أتهم حزب الله باغتيال والدي ولن أقول شيئاً إذا كان المسدس موجها إلى رأسي

| طهران - «الراي» |

اعلنت مصادر اعلامية ايرانية ان رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري سيصل مساء اليوم طهران في زيارة رسمية تأتي تلبية لدعوة وجهها له النائب الاول للرئيس الايراني محمد رضا رحيمي، وسيرافق الحريري في هذه الزيارة وفد رسمي رفيع في مقدمهم وزراء الخارجية والنقل والسياحة.

ومن المقرر ان يجري الضيف اللبناني محادثات مع الرئيس محمود احمدي نجاد ونائبه الاول محمد رضا رحيمي، تتناول وفقا للاعلام الايراني المحلي «القضايا المشتركة والسعي لتكريس الهدوء في لبنان بعد فتنة المحكمة الدولية الخاصة بحادث اغتيال والده رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، وتبادل وجهات النظر حول آخر التطورات الاقليمية والدولية، الى جانب تفعيل مذكرات التفاهم التي وقعها الجانبان خلال زيارة احمدي نجاد للبنان في اكتوبر الماضي».

وقال رئيس الحكومة اللبنانية(يو بي أي)، انه لم يتهم «حزب الله» في قضية اغتيال والده.

وكان الحريري يرد على سؤال في مقابلة مع «وكالة الانباء الايرانية الرسمية» (ارنا) عشية زيارته الرسمية الى ايران، عن موقفه من التسريبات المتتالية حول القرار الاتهامي في قضية اغتيال والده وما إذا كان حديثه الى صحيفة «الشرق الأوسط» حول شهود الزور وما تسببوا به من تضليل للتحقيق الدولي، ينسحب على التهمة الموجهة إلى «حزب الله» أيضاً.

وقال «إن مسألة الشهود الزور تعالج في إطارها القانوني، أما في ما يخص التسريبات حول القرار الاتهامي فنحن قلنا بوضوح انها لا تخدم العدالة، والأهم من كل ذلك أن لبنان يواجه الكثير من المخاطر وعلينا جميعا أن نضع الوحدة الوطنية والاستقرار كأمر لا يجوز لأحد أن يخل به مهما كانت الأسباب أو الظروف، فنحن محكومون بالعيش معا على أرض بلدنا الحبيب».

واضاف: «في كل الأحوال نحن لم نتهم حزب الله في الأساس كي يكون هذا السؤال قائماً».

ووصف العلاقات بين لبنان وايران بانها «علاقات تاريخية، وتعود في جانبها الاجتماعي والثقافي إلى زمن بعيد».

واعتبر الحريري دور ايران في المنطقة «دورا طبيعيا ينطلق من الوزن التاريخي والسياسي والاقتصادي لدولة بهذا الحجم وبهذه العراقة الحضارية في الجوار العربي».

وحذر من «أن ضرب الاستقرار في أي دولة من دول المنطقة هو بمثابة تهديد لمصالح العرب وإيران في آن معا».

وقال: «من هذا المنطلق فإني أرى أن إيران معنية بكل مسعى لتوفير مقومات الاستقرار في كل بلدان المنطقة، ومن ضمنها لبنان الذي ينظر بإيجابية تامة إلى مساعي القيادتين السعودية والسورية لتثبيت الاستقرار فيه، استكمالا لنتائج الزيارة التاريخية التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وسيادة الرئيس بشار الأسد»، مشدداً «على أهمية التواصل بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والدول العربية من أجل إيجاد أرضية مشتركة لمواجهة الأخطار التي تتربص بالطرفين».

من ناحية أخرى، كشف رئيس الوزراء اللبناني انه أعرب للرئيس أحمدي نجاد عن رفضه أن يكون لبنان جزءاً من محور وأنه جزء من الجامعة العربية، متهماً رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بأنه دمّر أوسلو وأنه لا يؤمن بالسلام.

وقال الحريري في مقابلة أجرتها معه صحيفة «واشنطن بوست» ونشرت امس، أنه قال للرئيس الإيراني أثناء زيارته إلى لبنان أخيراً «أننا لا نوافق على أن نكون جزءاً من محور. قلت له أنا أؤمن بأننا جزء من الجامعة العربية. مبادرة السلام العربية صنعت في بيروت. ونحن نؤمن بذلك».

وسئل إذا أزعجه الاستقبال الشعبي الحاشد الذي نظمه «حزب الله» للرئيس الإيراني في الضاحية الجنوبية وأن هذا الأمر أزعج الولايات المتحدة، قال الحريري: «أنا لبناني. لدينا نظرة مختلفة إلى أمور كهذه. لا أنظر إلى هذا الأمر مثلما ينظر إليه الأميركيون. هو رئيس وجاء إلى لبنان. البعض استقبله في الضاحية. ماذا في ذلك؟»

واعتبر الحريري ان «المشكلة الرئيسية لدينا في لبنان وفي المنطقة هو عدم وجود عملية سلام حقيقية... يتحدث الكثير من الناس عن الأسلحة والتهريب وحزب الله وكل ذلك. لكن إذا كان لدينا سلام شامل، فهل كنا لنتحدث عن كل هذا»؟

وسأل أيضاً: «لو حللنا المشكلة في مدريد العام 1991 عندما ذهبنا الى هناك، لما كانت لدينا كل هذه المشاكل اليوم»؟، مشيراً إلى أنه «في تسعينات القرن الماضي لم يكن هناك تنظيم القاعدة ولم يكن هناك حماس ولم يكن هناك كل هذه الجماعات المتطرفة. ولكن انظري اليوم ما نحن عليه بعد 19 عاماً».

وأضاف: «سؤالي هو: إذا لم نتحرك في عملية السلام، لتحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط على أساس مؤتمر مدريد، وعلى أساس المبادرة العربية (2002)، فأين سنكون بعد 10 سنوات»؟، مشدداً على أن «المجتمع الدولي يحتاج الى الصحوة».

وأشار إلى غياب القيادة في إسرائيل، متهماً نتنياهو بأنه «لا يؤمن بالسلام. وهو شخص دمر اتفاق أوسلو وليس على استعداد للحديث عن سلام حقيقي في المنطقة. وهو يأخذ مسألة الأمن كأساس لبرنامجه السياسي كله».

وفي الشأن اللبناني، قال الحريري ان ما يحاول التركيز عليه في لبنان هو كيفية المحافظة على هذا البلد وكيفية الحفاظ على وحدة اللبنانيين وهما مهتمان صعبتان للغاية، مؤكداً انه يسعى إلى تحقيق العدالة لبلاده «فلا شيء يعيد لي والدي».

وعن «حزب الله» قال إنه «حزب سياسي، فاز له نواب في مناطقه في أجزاء من لبنان في البرلمان أي أنهم انتخبوا ديموقراطياً. فإما أننا نريد أن تحترم تلك الديموقراطية أو لا نريد». وقال الحريري: «نحن مختلفون سياسياً، لكن هذا لا يعني أنه لا يمكننا التحاور أو التحدث. أعتقد أننا جميعاً لبنانيون ويجب أن نجلس إلى الطاولة ونتحدث».

ورداً على أن «حزب الله» يريد منه أن يقول أنه يرفض نتائج المحكمة الدولية الخاصة باغتيال الحريري، قال رئيس الوزراء اللبناني ان «المحكمة الدولية شكلتها الأمم المتحدة بموجب القرار 1757. لا شيء أقوله أو أفعله سيغير شيئاً».

سعد الحريري

وأكد أنه لن يقول شيئاً إذا كان المسدس موجها إلى رأسه، وقال «أنا لا أعمل في ظل التهديدات».

وعن العلاقات مع سورية، أشار رئيس الوزراء اللبناني إلى أنه من تبوّأ المنصب رأى أن عليه أن يقيم علاقات جيدة مع كل الدول العربية بينها سورية وفتح صفحة جديدة مع دمشق لذلك ذهب إلى سورية وأجرى محادثات «صريحة جداً» مع الرئيس الاسد حول وجوب أن تكون العلاقات بين البلدين قائمة على الاحترام والمساواة.

ورداً على سؤال عن كيفية وصفه لدور سورية في لبنان اليوم مقارنة مع 2005، أجاب: «مختلف كلياً. لا نستطيع أن نقول ان العلاقة في السنوات الخمس الماضية لم تكن صعبة بل كانت صعبة جدا، لكنها اليوم أصبحت أفضل بعشر مرات».

وفي موضوع شهود الزور في التحقيق باغتيال والده، قال الحريري انه ضد جميع شهود الزور إلاّ أنه رفض محاكمتهم في المجلس العدلي، وهو أعلى هيئة قضائية في لبنان، بل في محاكم عادية.